جوانب من محاسن الاعتقاد في المذهب المالكي

الدكتور عبد القادر بطار
أستاذ التعليم العالي بكلية الآداب والعلوم الإنسانية- وجدة

ملخص المداخلة بالعربية

تروم هذه المداخلة -حسب التصور الأولي- إبراز بعض الجوانب العقدية المشرقة في المذهب المالكي، منها: الحفاظ على وحدة الأمة: (نظرية الإمامة)، ومواجهة الفرق المبدعة:(الرد على الشيعة والمعتزلة)، ورفض عقيدة التكفير: (الرد على الخوارج)، وتحقيق التنـزيه:(الرد على المشبهة)، والبحث عما تحته عمل: (رفض الجدل الكلامي المذموم).

ملخص المداخلة بالفرنسية

Quelques aspects de la bonne croyance dans la doctrine malékite.

Cette intervention vise, de prime abord, la mise en évidence de certains aspects dogmatiques brillants de la doctrine malékite, notamment la préservation de l'Imam de la nation (la théorie du Maître) la confrontation des filières hérétiques (les chiites et les mo'tazila), le rejet du dogme de renégation (la dénonciation des gens anthropomorphistes), et la recherche de l'action (ou bien la dénonciation de la dialogique aberrante).

ملخص المداخلة بالانجليزية

Favorable Aspects of the Maliki School of Jurisprudence

This oral presentation aims , in its first conception, to show some of the illuminated sides of Maliki doctrine in its creedy dimension such as the preservation of Muslim s nation unity(theory of al-imama ; leadership theory),facing deviating groups (Answering shia and amautazilis), refusal of addressing muslim people by being atheist(answering Alkhawarij), defending the transendance of Allah (answering those who believe in incarnation)and the focus on the practical dimension of religion in stead of non fruitful speculative theology.

جوانب من محاسن اعتقاد في المذهب المالكي

الكلام فيما تحته عمل

من مميزات المذهب المالكي في مجال الاشتغال العقدي الإسلامي، أنه مذهب يهتم بالعمل أكثر من اهتمامه بالقضايا النظرية والأبحاث التجريدية العقدية، التي لا تفضي بالمكلف إلى عمل، فقد تأسس هذه المذهب السني في مجال الاشتغال العقدي على قاعدة كلامية، هي: أن الإيمان بالاستواء واجب، والسؤال عنه بدعة، وهذه القاعدة الكلامية ستصبح من القواعد الذهبية في المذهب؛ إذ يمكن إجراؤها على سائر الصفات السمعية.

كان الإمام مالك بن أنس- رضي الله عنه - يعيش في بيئة إسلامية خالصة، لا زالت تشع بالأنوار المحمدية، ولا زلات تربتها الطيبة تنبت الإيمان الفطري الذي غرسه رسول الله ﷺ، وجنى ثماره صحابته الكرام، ومن جاء بعدهم من التابعين وأتباعهم، باتباع سنته وهديه، ولذلك لما رأى الإمام مالك بعض الأجسام الغريبة تتسرب إلى المسلمين وتحاول إفساد تلك الفطرة السليمة التي نشأت على عقيدة صحيحة، في فترة هي من خير القرون، لم يقو على تقبلها ولم يقبل بتلويث تلك التربة الطيبة التي لا مكان فيها سوى للوحي المنزل المتمثل في القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة التي آلت إلى أهل المدينة.

لقد رفض الإمام مالك - رضي الله عنه - الكلام جملة وتفصيلا؛ لأن من أصول مذهبه الأخذ بعمل أهل المدينة لأنه أقوى في الاستدلال وأقوم؛ إذ هو بمنزلة روايتهم عن رسول الله ﷺ، وهو إلى الحديث المتواتر أقرب، خصوصا إذا كان هذا الأمر مجمعا عليه لا يخالفهم فيه غيرهم، ولما كانت مسائل الكلام من

الأمور المحدثة في الدين لم يخض فيها علماء المدينة كبر على الإمام مالك الخوض فيها.

فقد روي عن مالك - رضي الله عنه - أنه قال: الكلام في الدين أكرهه، ولم يزل أهل بلدنا يكرهونه، ولا أحب الكلام إلا فيما كان تحته عمل.[1]

كما رفض الإمام مالك رواية أحاديث الصفات التي يروج لها المبتدعة والمجسمة؛ لكونها من الأسباب التي أسهمت في تعميق الخلاف بين الفرق الإسلامية، وجعلت كثيرا منها - في هذا الموضع الشائك - تبتعد عن جوهر التوحيد الإسلامي القائم على الإثبات مع التفويض، كما هو مذهب السلف الصالح .[2]

لقد رفض الإمام مالك رحمه الله علم الكلام في بداية الأمر؛ لكون بنتاه الأوائل تكلموا حيث سكت السلف الصالح، وخاضوا في أمور ليس لهم فيها سلف. بل عمد بعضهم إلى الخلط بين مبحث هذا العلم ومناهج الفلسفة اليونانية فانتهوا إلى إقرار مقالات عقدية شنيعة مبنية على أسلوب السلب لينتهي بهم الأمر إلى العدم، كما هو الشأن بالنسبة للتيار الاعتزالي.[3]

وقد بلغ الأمر بالإمام مالك -رحمه الله- أن حذر من مجالسة القدرية وهم من جملة المبتدعة، أو أَخْذِ الحديث عنهم، غير أنه لم يكفرهم بمآل قولهم الذي يعتقدونه ويدينون به هم قوم سوء.[4]

1- صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام، جلال الدين السيوطي، الصفحة:120، علق عليه الدكتور علي سامي النشار، طبعة دار الكتب العلمية بيروت.

2- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تأليف القاضي عياض بن موسى بن عياض السبتي المتوفى سنة 544م، 44/2 تحقيق، عبد القادر الصحراوي، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية الطبعة الثانية 1983.

3- لم تكن مقالة نفي الصفات في بداية الأمر نضيجة، وإنما أخذت طابعا تجريديا مع مطالعة أصحاب واصل بل عطاء كتب الفلسفة، الملل والنحل للشهرستاني 60/1.

4- البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة، لأبي الوليد بن رشد القرطبي الجد،210/18 ، تحقيق الدكتور محمد حجي، طبعة دار الغرب الإسلامي بيروت 1986.

لقد أصبح التحذير من المراء والجدال في الدين باعتباره مدخلا لعلم الكلام البدعي من أساسيات عقائد أهل السنة والجماعة الذين يرون مجانبة أهل البدع والأهواء.

يقول ابن أبي زيد القيرواني: «... وترك المراء والجدال في الدين» قال القاضي عبد الوهاب في شرح هذا المبدإ السني: اعلم أن مراده في هذا الفصل كراهية مناظرة أهل الأهواء ومجادلتهم، والندب إلى ترك ذلك، وذلك مكروه لما فيه من مخالطتهم والاعتداد بهم، وتأنيسهم إلى إظهار بدعتهم والإعلان بضلالهم، وهي غايتهم بخلاف ما يجب من منابذتهم وتجاهلهم ومعاقبتهم على ذلك بترك السلام عليكم ومواصلتهم، ومنها أنهم يدأبون على مقابلتنا والقدح في السلف من حيث لا نملك منعهم مما يوردون من شبه وطعون؛ لأن المناظرة تقتضي السماح للخصم في ذكر حجته وما يدعو إليه من ترويج بدعته، ومنها أنه يخاف على الولدان ومن يضعف قلبه، ويقصر فهمه أن يعلق به شيء مما يسمعه منهم، فربما صار أن يعتقد بدعهم وينشأ على ذلك فيُعوز تلافيه ويعجز، وقد ينتقل من اعتقاد صحيح إلى شبهة يسمعها؛ ولذلك ان يقال: لا تمكن زائغ القلب من أذنيك حراسة للقلب أن يطرقه من ذلك ما يخاف أن يعلق به.[1]

لقد انبثق من رفض الإمام مالك لعلم الكلام الذي كان يحيل في زمانه على آراء المبتدعة ومقالاتهم الشنيعة التي خالفوا فيها طريقة السلف الصالح، مذهب كلامي سني يجعل من بين مقاصده العظيمة الدفاع عن العقائد الإيمانية والرد على المبتدعة بمنهج كلامي سني يجمع بين النقل والعقل.

وتشير كتب التراجم إلى أن الإمام مالكا رحمه الله ألف كتابا هو عبارة عن رسالة إلى ابن وهب في القدر، يرد فيه على القدرية، وهذه الرسالة كما يقول

1- شرح عقيدة ابن أبي زيد القيرواني في كتابه « الرسالة» للقاضي عبد الوهاب البغدادي المالكي، ص: 420، تحقيق د أحمد محمد نور سيف، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى 2004.

عنها القاضي عياض من خيار الكتب في هذا الباب، الدال على سعة علم الإمام مالك بهذا الشأن.[1] ولعل الإمام أبا عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي المصري (ت 157هـ) ضمن جزءا يسيرا من رسالة الإمام مالك في كتابه: القدر وما ورد في ذلك من الآثار[2].

وقد تمثل هذا المنهج السني الذي وضع أسسه الإمام مالك رحمه الله فيما بعد أئمة المذهب الأشعري، الذين وقفوا في وجه جهالة المبتدعة والمشبهة. بدءا بالإمام الأشعري -رحمه الله- الذي كان يقرر مذهب أهل السنة والجماعة في هذا الموضع بأسلوب كلامي:

فإن قال قائل: لم زعمتم أن الباري سبحانه وتعالى لا يشبه المخلوقات؟ قيل: لأنه لو أشبهها لكان حكمه في الحدث حكمها، ولو أشبهها لم يخل من أن يشبهها من كل الجهات أو من بعضها، فإن أشبهها من جميع الجهات كان محدثا مثلها من جميع الجهات، وإن أشبهها من بعضها كان محدثا من حيث أشبهها، ويستحيل أن يكون المحدث لم يزل قديما، وقد قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ الشورى: 11. وقال تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: 4][3].

لقد ظهرت في زمان الإمام مالك بعض البدع العقدية التي خالف فيها أصحابها الأمة بأسرها، مثل: الموقف من مرتكب الكبائر من أمة الإسلام، هل هو مؤمن أو كافر؟ فقد ذهب علماء التابعين إلى أنه مؤمن لما من معرفة

1- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تأليف القاضي عياض بن موسى بن عياض السبتي المتوفى سنة 544، 90/2، تحقيق، عبد القادر الصحراوي، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية الطبعة الثانية 1983.

2- طبع كتاب القدر وما ورد فيه من الآثار لابن وهب بتحقيق الدكتور عبد العزيز عبد الرحمن العيثم في مكة المكرمة عام 1406، ثم طبع بتحقق عمر بن سليمان الحفيان، دار العطاء للنشر والتوزيع المملكة العربية السعودية الطبعة الأولى سنة 2001.

3- اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع للإمام الأشعري، الصفحة 21، تحقيق الدكتور حمودة غرابة، مكتبة الخانجي بمصر، مطبعة الرسالة بدون تاريخ.

بالرسل والكتب المنزلة من الله تعالى، ولمعرفته أن كل ما جاء من عن الله حق، ولكنه فاسق بكبيرته، وفسقه لا ينفي عنه اسم الإيمان والإسلام.[1] مخالفين بذلك مذهب الخوارج الذين حكموا بتكفير مرتكب الكبيرة مطلقا والمعتزلة الذين اعتبروه في منزلة بين المنزلين. أو الحكم بين الحكمين، أي لا يكون حكمه حكم الكافر ولا حكم المؤمن، بل بفرد له حكم ثالث... فإن صاحب الكبيرة كما يقول القاضي عبد الجبار:» له منزلة تتجاذبها هاتان المنزلتان، فليست منزلته منزلة الكافر ولا منزلة المؤمن بل منزلة بينهما.[2]

وقد وقف الإمام الأشعري يقرر إن المكلف لا يخلو إما أن يكون مؤمنا أو كافرا، ولا منزلة بين هاتين المنزلتين، وإن الفسق إذا لم يكن كفرا فلا ينفي الإيمان بوجه من الوجوه، وإن الفاسق مؤمن مطلقا؛ لأن الذي كان له مؤمنا في الأول قبل وجود فسقه موجود معه في حال الفسق، فوجب أن يثبت على حكم التسمية له بأنه مؤمن، كما كان قبل حدوث فسقه، كما يقول: إن مذهب المعتزلة في المنزلة بين المنزلتين خلاف الإجماع، وذلك أن قبل حدوث واصل بن عطاء كانوا على مقالتين في مرتكب الكبيرة من أهل القبلة، فمن قائل يقول: إنه كافر، ومن قائل يقول: إنه مؤمن فاسق، ولم يق أحد لا كافر ولا مؤمن، فخرق واصل بن عطاء إجماع الأمة، وقال: إن مرتكب الكبيرة لا كافر ولا مؤمن.[3]

وظيفة الكلام في المذهب المالكي

لم يقبل كثير من العلماء بعلم الكلام في بداية الأمر؛ لأنه يعني الاشتغال

1- الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية منهم، لأبي منصور عبد القاهر البغدادي، ص:150، تحقيق محمد فتحي النادي، دار السلام مصر، الطبعة الأولى 2010.

2- شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار الصفحة: 697 تحقيق الدكتور عبد الكريم عثمان، مكتبة و هبة القاهرة الطبعة الثالثة.

3- مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري، للإمام محمد بن الحسن بن فورك ص: 175، تحقيق أحمد السايح، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة الطبعة الأولى 2005.

بمقالات مبتدعة؛ ولأن أصحاب هذه المقالات كانوا يمثلون شذوذا في المنهج والاعتقاد. لقد استند جل العلماء الذين رفضوا علم الكلام أنه من الأمور التي لم يشتغل بها السلف الصالح، الذين اهتموا ببيان الأحكام الشرعية التي تشتد الحاجة إليها أكثر.

فإذا كان الإمام مالك يكره الكلام في الدين، اقتداء بأهل بلده الذين كانوا يكرهونه إلا فيما تحته عمل، فإن الإمام الشافعي سار على هذه النهج السلفي في مناظراته لبشر المريسي وحفص الفرد.

فقد قال الإمام الشافعي لبشر المريسي (ت 217 هـ) وقيل (228 هـ) أخبرني عما تدعو إليه، أكتاب ناطق، وفرض مفترض، وسنة قائمة، ووجدت عن السلف البحث فيه والسؤال؟ قال بشر: لا إلا أنه لا يسعنا خلافه، فقال الشافعي: أقررت بنفسك على الخطإ، فأين أنت من الكلام في الفقه والأخبار؟ فلما خرج قال الشافعي: لا يفلح.[1]

وأثر عنه أيضا أنه قال: حكمي في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد ويحملوا على الإبل ويطاف بهم في العشائر والقبائل وينادى عليهم: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على الكلام.[2]

وهذا الإمام أحمد بن حنبل - رضي الله عنه - يقول: لا يفلح صاحب كلام أبدا، ولا تكاد ترى أحدا نظر في الكلام إلا وفي قلبه دغل.[3]

هذه النصوص وغيرها تحذر من الاشتغال بعلم الكلام، وقد عمد بعض المعاصرين إلى إحياء هذه النصوص والتحمس لها وحملها على كل من يشتغل بعلم الكلام من العلماء بدون تمييز بين كلام وكلام، بل بدون فقه لتلك

1 - صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام، جلال الدين السيوطي، الصفحة:30.

2- المصدر السابق، الصفحة 31.

3- جامع بيان العلم وفضله، وما ينبغي في روايته وحمله، للحافظ ابن عبد البر، 192/2، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه فوزا أحمد زمرلي، مؤسسة الريان، دار ابن حزم، الطبعة الأولى 2003.

النصوص والسياقات التاريخية التي وردت فيها، حتى أفضى بهم الأمر إلى تبديع كبار العلماء من مختلف المذاهب السنية.

ومن التأويلات الغريبة التي يستند إليها هؤلاء المعاصرون ما يذكره ابن عبد البر في تأويل قول مالك في الإجارات والشهادات، والتأويل منسوب لفقيه يسمى: ابن خويزمنداد المصري المالكي:

«قال في كتاب الإجارات من كتابه في الخلاف: قال مالك: لا تجوز الإجارات في شيء من كتب الأهواء والبدع والتنجيم، وذكر كتبا ثم قال: كتب أهل الأهواء والبدع عند أصحابنا هي كتب أصحاب الكلام من المعتزلة وغيرهم، وتفسخ الإجارة في ذلك.

قال: وكذلك كتب القضاء بالنجوم وعزائم الجن وما أشبه ذلك.

وقال في كتاب الشهادات في تأويل قول مالك: لا تجوز شهادة أهل البدع وأهل الأهواء، قال: أهل الأهواء عند مالك وسائر أصحابنا هم أهل الكلام، فكل متكلم فهو من أهل الأهواء والبدع، أشعريا كان أو غير أشعري، ولا تقبل له شهادة في الإسلام أبدا، ويهجر، ويؤدب على بدعته، فإن تمادى عليها استتيب منها.[1]

هذا النص كثيرا ما يستشهد به بعض المعاصرين من متأخري الظاهرية للتشنيع على الأشاعرة، وأنهم أهل أهواء وبدع. وهو استنتاج خطير لا بد من التنبيه على تناقضاته وتهافته:

أولا : أن صاحب هذا الكلام: هو أبو بكر محمد بن أحمد بن عبد الله الشهير بابن خويزمنداد، وهو معروف بشواذه عن مالك. يقول الإمام الذهبي في ترجمته: صنف كتبا كثيرة منها: كتابه في الخلاف... وعنده شواذ عن مالك، واختيارات وتأويلات لم يعرج عليها، حذاق المذهب... وقد تكلم فيه أبو

1- المصدر السابق 193/2.

الوليد الباجي ولم يكن بالجيد النظر، ولا بالقوي في الفقه، وكان يزعم أن مذهب مالك أنه لا يشهد جنازة متكلم، ولا يجوز شهادتهم ولا مناكحتهم ولا أمانتهم، وطعن ابن عبد البر فيه أيضا، وكان في أواخر المائة الرابعة.[1]

فحسب هذه الترجمة فإن ابن خويز نسب إلى الإمام مالك أمورا على سبيل الانفراد، والرجل لم يكن قويا في الفقه كما يقول عنه القاضي عياض[2].

ثم إن بعض الروايات عن مالك أنه منع شهادة القدري الذي يدعو إلى بدعته، وكذا والرافضي والخارجي، كما روي عنه المنع مجملا [3].

ثانيا: كيف يستشهد الحافظ ابن عبد البر بكلام رجل طعن فيه العلماء، وهو المحدث والحافظ الذي يعرف قيمة الخبر وطرق قبوله ؟.

ثالثا: لم يشر ابن خويز إلى أن كتب الأشاعرة من ضمن كتب أهل الأهواء والبدع عندما تكلم عن كتب الإجارة، في حين أشار إليهم عند كلامه على شهادة أهل الأهواء والبدع. فهل هذه الفقرة الأخيرة فعلا من كلام ابن خويز، أم أنها من إضافة بعض خصوم المذهب الأشعري؟ .

رابعا: أن مصطلح أهل الأهواء كان يقصد به في زمان مالك فرقا إسلامية معروفة، وهم على وجه التحديد: الجهمية، والقدرية، والروافض، ولم يدرج أحد من الأئمة المعتبرين الأشاعرة ضمن أهل الأهواء والبدع إلا أن يكون من متأخري الظاهرية، علما أن المذهب الأشعري ظهر في القرن الرابع الهجري، أي: بعد عصر مالك بحوالي مائتي سنة، فكيف يحمل كلامه أئمة هذه المدرسة السنية.

1- ميزان لاعتدال في نقد الرجال للذهبي291/5.

2- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تأليف القاضي عياض بن موسى بن عياض السبتي المتوفى سنة 544، 90/2، تحقيق عبد القادر الصحراوي، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية الطبعة الثانية 1983.

3- المصدر السابق 47/2.

خامسا: رد كثير من العلماء كلام ابن خويز واعتبروه مخالفا للحق، فقد نقل الفقيه أبو القاسم بن أحمد البلوي المعروف بالبرزلي عن ابن بزيزة في شرح الإرشاد للجويني قوله: هذا النقل عن ابن خويز منداد باطل، وإن صح قوله فالحق حجة عليه، وإذا تصفحت مذاهب الأشعرية وقواعدهم ومبادئ أدلتهم وجدت ذلك مستفادا من الأدلة راجعا إليها، فمن أنكر قاعدة علم التوحيد أنكر القرآن، وذلك عين الكفر والخسران، وقد بدأ قبل العراقيين تلقيها، وكيف يرجع إلى رأي بن خويزمنداد ويترك أقاويل أفاضل الأمة وعلماء الملة من الصحابة ومن بعدهم، كالأشعري والباهلي والباقلاني والمحاسبي وابن فورك والإسفرايني وغيرهم من أهل السنة ...

فإن قلت هذا في محدثات الأمور ولم ينظر فيه السلف، فلا ينبغي أن يخوض فيه الخلف، وربما أعقب المراء والجدال والشبهات.

قلت: بل نظر فيه السلف قطعا، منهم: عمر بن الخطاب وابنه عبد الله وابن عباس حبر الأمة، وعلي -رضي الله عنهم-، ومن التابعين: عمر بن عبدالعزيز وربيعة وابن هرمز ومالك والشافعي، وألف فيه مالك رحمه الله رسالة قبل أن يولد الأشعري، وإنما نسب للأشعري؛ لأنه بين مناهج الأولين، ولخص موارد البراهين، ولم يحدث فيه بعد السلف إلا مجرد الألقاب والاصطلاحات، وقد حدث مثل ذلك في كل علم فنون العلم. وقول القائل: نهوا عن النظر فيه فباطل، وإنما نُهوا عن علم جهم والقدرية وغيرهم من أهل البدع، وهم الذين ذمهم الشافعي وغيره من السلف من المحدثين[1].

سادسا: يصر البعض على إحياء آراء ابن خويزمنداد والبحث في حياته وآثاره، وإظهاره أنه من فطاحل المذهب المالكي، وهذا الإجراء كان يكون محمودا لو أن أصحاب هذا الاتجاه كان مقصودهم البحث العلمي المجرد، غير

1- فتاوى البرزلي، جامع المسائل والأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام للإمام أبي القاسم بن أحمد البلوي التونسي المغروف بالبرزلي (214/6)، تحقيق الدكتور محمد الهيلة، دار الغرب الإسلامي الطبعة الأولى 2002.

أن الدافع -والله أعلم- هو ابن خويز طعن في الأشاعرة وعمد إلى تأويل كلام مالك تأويلا فاسدا لا يقره حتى مالك نفسه.[1]

لقد غاب عن ابن خويز ومن يردد كلامه من المعاصرين أن العلماء الذين رفضوا علم الكلام رفضوه لأن أصحابه أحدثوا في الإسلام بدعا كثيرة ليس لهم فيها سلف، وأن هؤلاء معروفون بمقالاتهم الشنيعة، ومخالفاتهم الصريحة لإجماع الأمة... لكن النظر السديد والموضوعي لمقالات الرافضين لعلم الكلام يجعلنا نقسم علم الكلام إلى قسمين: كلام هو عبارة عن تأييد للعقائد الإيمانية بأدلة نقلية وعقلية، ويمكن تسمية هذا القسم بالكلام السني أو الكلام المحمود، وكلام هو عبارة عن مفاهيم جديدة في مجال الاعتقاد الإسلامي، ويمكن تسمية هذا القسم بالكلام البدعي أو الكلام المذموم، وعلى القسم الأخير تتنزل انتقادات العلماء لعلم الكلام.

وعن القسم الأول يقول الحافظ أبو القاسم علي بن الحسين بن عساكر الدمشقي: «فأما الكلام الموافق للكتاب والسنة الموضح لحقائق الأصول عند ظهور الفتنة فهو محمود عند العلماء ومن يعلمه، وقد كان الشافعي يحسنه ويفهمه وقد تكلم مع غير واحد ممن ابتدع وأقام الحجة عليه، حتى انقطع.[2]

وقد استنتج القاضي أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت 474 هـ) من أثر يرويه الإمام مالك في الموطإ في كتاب الجامع، أن كراهية العلماء للكلام إلا فيما تحته عمل لا ينبغي أن يحمل على إطلاقه، بل ينصرف إلى معنيين.

قال مالك، عن زيد بن أبي أُنيسة عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب أنه أخبره عن مسلم بن يسار الجُهني أن عمر بن الخطاب

1- ابن خويزمنداد حياته وأراؤه الأصولية رسالة مقدمة لنيل الماجستير، من إعداد عبد العزيز الصبحي، نشرتها جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية عام 1420، صدر أخيرا كتاب بعنوان: «تفسير خويز منداد جمع وتوثيق وتقديم» ، الدكتور عبد القادر حجوبي، وأصل الكتاب رسالة علمية قدم لها فضيلة الأستاذ الدكتور الشاهد البوشيخي المشرف على البحث.

2- تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، لابن عساكر الدمشقي، ص339، طبعة دار الكتاب العربي 1979.

سُئل عن هذه الآية: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾ الأعراف: 172 فقال عمر بن الخطاب: سمعت رسول الله ﷺ يُسأل عنها، فقال رسول الله ﷺ: إن الله -تبارك وتعالى- خلق آدم، ثم مسح على ظهره بيمينه فاستخرج منه ذرية فقال: خلقت هؤلاء للجنة، وبعمل أهل الجنة يعملون، ثم مسح ظهره فاستخرج منه ذرية فقال: خلقت هؤلاء للنار وبعمل أهل النار يعملون، فقال رجل: يا رسول الله: ففيم العمل ؟ قال: قال رسول الله ﷺ: إن الله إذا خلق العبد للجنة استعمله بعمل أهل الجنة حتى يموت على عمل من أعمال أهل الجنة فيُدخله ربه الجنة، وإذا خلق العبد للنار استعمله بعمل أهل النار يموت على عمل من أعمال أهل لنار فيدخله ربه النار.

فقد استنتج أبو الوليد الباجي من سؤال عمر بن الخطاب عن معنى الآية الكريمة: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ أن الصحابة كانوا يتكلمون في أمور العقيدة ويبحثون عن حقائقها. وأن قول من قال من علماء التابعين كانوا يكرهون الكلام فيما ليس تحته عمل إنما ينصرف إلى أحد أمرين: إما أن يتوجه المنع في ذلك لمن ليس من أهل العلم ممن يُخاف أن تزل قدمه، ويتعلق قلبه بشبهة لا يقدر على التخلص منها... والوجه الثاني: أن يتوجه المنع في ذلك إلى من يتكلم في ذلك بمذاهب أهل البدع ومخالفي السنة.[1]

لقد وقف الإمام مالك في وجه المبتدعة ينكر عليهم بدعهم الكلامية وغلوهم في تقرير العقائد الإيمانية، من ذلك: مسألة الاستواء التي جعلت الإمام مالكا -رحمه الله- يكره الكلام، فقد كان السلف الصالح لا يتكلون في مثل هذه الأمور بل يؤمنون بها كما وردت، ويعتقدون أن تفسيره هو تلاوته والسكوت عليه.

1- المنتقى شرح الموطأ للقاضي أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي 267/9، تحقيق محمد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العليمة بيروت، الطبعة الأولى 1999 .

يقول عبد الله بن وهب: كنا عند مالك بن أنس فدخل رجل فقال: يا أبا عبد الله: الرحمن على العرش استوى، كيف استواؤه ؟ قال: فأطرق مالك وأختنه الرحضاء ثم رفع رأسه فقال: الرحمن على العرش استوى كما وصف نفسه، ولا يقال كيف، وكيف عنه مرفوع، وأنت رجل سوء صاحب بدعة، أخرجوه. قال فأخرج الرجل. وفي رواية أخرى من طريق يحي بن يحي: كنا عند مالك بن أنس فجاء رجل فقال: يا أبا عبد الله: الرحمن على العرش استوى فكيف استوى؟ قال: فأطرق مالك رأسه حتى علاه الرحضاء ثم قال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وما أرك إلا مبتدعا فأمر به أن يخرج.[1]

مقاصد الكلام في المذهب المالكي

ومهما يكن من شيء فإن الاشتغال بعلم الكلام يكون بحسب الحاجة إليه، وفي حدود الرد على الشبهات والبدع، ثم لا بد أن يكون المشتغل بالكلام قد بلغ درجة عالية من الفهم لأمور العقيدة، متمكنا من علوم الشريعة، خبيرا بمقالات المتكلمين... وهناك نص يورده الحافظ بن عبد البر يحدد فيه الإمام مالك مفهوم المبتدعة وموقفه من علم الكلام المحمود، يقول ابن عبد البر: قد بين مالك -رحمه الله- أن الكلام فيما تحته عمل هو المباح عنده، وعند أهل بلده، وأخبر أن الكلام في الدين نحو القول في صفات الله وأسمائه، وضرب مثلا فقال: نحو قول جهم... والذي قاله مالك- رحمه الله -عليه جماعة الفقهاء والعلماء قديما وحديثا من أهل الحديث والفتوى، وإنما خالف مالك أهل البدع المعتزلة وسائر الفرق، وأما الجماعة فعلى ما قال مالك -رحمه الله- إلا يضطر أحد إلى الكلام فلا يسعه السكوت إذا طمع برد الباطل وصرف صاحبه عن مذهبه أو خشي ضلالة عامة أو نحو هذا.[2]

1- الأسماء والصفات للبيهقي 306/2، تحقيق عبد الله الحاشدي مكتبة السوادي المملكة العربية السعودية الطبعة الأولى 1993.

2- جامع بيان العلم وفضله، وما ينبغي في روايته وحمله، للحافظ ابن عبد البر، 190/2 حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه فوزا أحمد زمرلي، مؤسسة الريان، دار ابن حزم، الطبعة الأولى 2003.

لقد أدرك فقهاء المذهب المالكي خطورة الكلام، ومن ثم وضعوا شروطا صارمة لمن يشتغل بالرد على الشبه والبدع الكلامية التي يثيرها أهل الأهواء.

يقول القاضي عبد الوهاب في معرض بيان أهمية المناظرة التي يقصد منها رد الشبه: «فأما المناظرة المقصود منها إيضاح الحجة وإبطال الشبهة، ورد المخطئ إلى الصواب، والزائغ إلى الحق، والضال إلى صحة الاعتقاد فإن ذلك غير منهي عنه، بل مندوب إليه، ومحضوض عليه، وقد قال تعالى: ﴿وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: 125] وقال: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [العنكبوت: 46] وقال مخبرا عن قوم نوح: ﴿قَالُوا يَا نُوحُ قَدْ جَادَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَالَنَا﴾ [هود: 32] هذه هي المناظرة التي بين المناظرين.[1]

يقول الإمام جلال الدين عبد الله بن نجم بن شاس: «وأما القيام بدفع شبه المبتدعة فلا يتعرض له إلا من طالع علوم الشريعة وحفظ الكثير منها، وفهم مقاصدها وأحكامها، وأخذ ذلك عن الأئمة وفاوضهم فيها، وراجعهم في ألفاظها وأعراضها وبلغ درجة الإمامة في هذا العلم بصحبة إمام أو أئمة أرشدوه إلى وجه الصواب، وحذروه من الخطإ والضلال حتى ثبت الحق في نفسه، وفهمه ثبوتا قوي به على رد شبه المخالفين، وإبطال حجج المبطلين، فيكون القيام بدفع الشبه فرض كفاية عليه، وعلى أمثاله حينئذ، فأما غيرهم فلا يجوز له التعرض لذلك؛ لأنه ربما ضعف عن رد تلك الشبهة وتعلق بنفسه منها ما يقدر على إزالته، فيكون قد تسبب إلى هلكته وضلال، ونسأل الله العصمة.[2]

ويقول ابن الحاجب في عقيدته: «ولا يجب القيام بدفع شبه أهل الضلال إلا على من تمكن في النظر في علوم الشريعة تمكنا يقوى بها على دفعها وهو

1- شرح عقيدة ابن أبي زيد القيرواني في كتابه» الرسالة» للقاضي عبد الوهاب البغدادي المالكي، الصفحة 422، تحقيق د أحمد محمد نور سيف، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث الإمارات العربية المتحدة الطبعة الأولى 2004.

2- عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة، لجلال الدين عبد الله بن نجم بن شاس/31283 تحقيق د عبد الحميد لحمر، طبعة دار الغرب الإسلامي بيروت الطبعة الأولى 2003. انظر هذا النص في الذخيرة للقرافي 223/13، تحقيق الدكتور محمد حجي، طبعة دار الغرب الإسلامي بيروت الطبعة الأولى 1994 .

فرض كفاية.[1]

وقد ألف الإمام الأشعري رسالة بعنوان: «استحسان الخوض في علم الكلام» ومضمون هذه الرسالة كما يدل عليه عنوانها، هو: التدليل على جواز الاشتغال بعلم الكلام الذي حكم بعض الحنابلة بتحريمه، دون تميز بين المحمود منه والمذموم، وفي أحسن الحالات بتبديع المشتغل به، على الرغم من أهميته وشرف موضوعه.[2]

فقد ألف عبد الله الأنصاري الهروي (ت 481هـ) كتابه «ذم الكلام»... للتحذير من علم الكلام والإمام موفق الدين ابن قدامة المقدسي، في كتابه « تحريم النظر في كتب الكلام.[3]

وكان الإمام الأشعري من أوائل من ردوا على دعوى الحنابلة في ذم الكلام والنهي عن الخوض فيه مطلقا في الرسالة السابقة «استحسان الخوض في علم الكلام» فقال: إن طائفة من الناس جعلوا الجهل رأسَ مالهم، وثقل عليهم النظر والبحث عن الدين. ومالوا إلى التخفيف والتقليد، وطعنوا على من فتش عن أصول الدين، ونسبوه إلى الضلال... .

1- تحرير المطالب لما تضمنته عقيدة ابن الحاجب، لأبي عبد الله محمد بن أبي الفضل البكي الكمي ص: 306، تحقيق نزار حمادي، مؤسسة المعرف بيروت، الطبعة الأولى 2008.

2- طبعت هذه الرسالة سنة 1323هـ بحيدر أباد، ونشرها الأب مكارثي مع ترجمة إلى الإنجليزية ضمن كتابه «أبو الحسن الأشعري ومذهبه الكلامي» وقد أورد نص هذه الرسالة د. عمر النجار في مؤلفه: «علم الكلام عرض وتقد» ملحق (2) الصفحة 178، كما أوردها الدكتور عبد الرحمن بدوي ضمن كتابه «مذاهب الإسلاميين»، 15/1.

وقد شكك في صحة نسبة هذه الرسالة إلى الإمام الأشعري عبد الرحمن بدوي، أنظر كتابه» مذاهب الإسلاميين 181/1 وفوقية حسين، أنظر مقدمة تحقيق كتاب «الإبانة عن أصول الديانة» للإمام الأشعري ص: 72. ومهما يكن من شيء فإن الآراء التي تتضمنها تلك الرسالة تعبر عن وجهة نظر الأشاعرة وموقفهم الإيجابي من الاشتغال بعلم الكلام. انظر كتاب «تبيين كذب المفتري فيما نَسَبَ إلى الإمام الأشعري لابن عساكر الدمشقي ص: 333. وقد رأينا بعض علماء الغرب الإسلامي ينحون هذا المنحى، أنظر كتاب «مقدمات المراشد إلى علم العقائد»، ص: 80. لابن خمير السبتي، وشرح السنوسية الكبرى، المسماة: «عمدة أهل التوفيق والتسديد» للإمام السنوسي، ص: 50.

3- رسالة استحسان الخوض في علم الكلام، للإمام الأشعري.

وقد نقض الإمام الأشعري دعاوى متأخري الحنابلة من خلال تفكيك خطابهم التبديعي لينتهي بعد ذلك إلى إقرار شرعية علم الكلام لكون أصوله النظرية مأخوذة من القرآن الكريم،» فقد قال تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الأنبياء:22] وهذا الكلام موجز منبه على الحجة بأنه واحد لا شريك له، وكلام المتكلمين في الحجاج في التوحيد بالتمانع والتغالب فإنما مرجعه إلى هذه الآية.[1]

وقد سلك الإمام الأشعري منهجا واضحا في الدفاع عن مشروعية الكلام، فبعد أن أشار إلى أهم المقدمات التي استند عليها خصوم الكلام والحكم على المشتغل به بالضلال والابتداع قال: الجواب عنه من ثلاثة أوجه:

أحدها: قلب السؤال عليهم، بأن يقال: النبي ﷺ لم يقل أيضا أنه من بحث عن ذلك وتكلم فيه فاجعلوه مبتدعا، فقد لزمكم أن تكونوا مبتدعة ضلالا إذ تكلمتم في شيء لم يتكلم فيه النبي ﷺ، وضللتم من لم يضلله النبي ﷺ[2].

وفي سياق الدفاع عن علم الكلام دائما يقول ابن خمير السبتي (ت614هـ): «...ومعلوم أنه ما صح عمن يؤبه به ويقتدى بقوله من فقهاء الدين والفضلاء المتدينين، أنه ذم هذا العلم ولا طعن فيه، وحاشا لمن توسم بالحنفية أن ينكر علما يثبت توحيد الباري تعالى ووصفه بإثبات صفات الكمال ونفي النقص عنه تعالى، وتنزيهه عما نسب إليه أصناف الكفرة وأهل الأهواء، وكذلك إثبات النبوة بالمعجزات والاستدلال على صحتها وصحة التفرقة بين الصادق والكاذب، وما يجب على المكلف ومتى يجب، وكيف يجب، وأي عقلة تبقى من إيمان من ينكر العلم بهذه الأمور ويحض على تركها.[3]

1- مذاهب الإسلاميين الدكتور عبد الرحمن بدوي 15/1.

2- رسالة استحسان الخوض في علم الكلام، للإمام الأشعري ضمن كتاب مذاهب الإسلاميين للدكتور عبد الرحمن بدوي 16/1.

3- مقدمات المراشد إلى علم العقائد لابن خمير السبتي، الصفحة 80، تحقيق فضيلة الدكتور جمال علال البختي، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية .

ويذهب الإمام أبو عبد الله السنوسي إلى أن القول بتحريم النظر في علم الكلام في غاية الفساد؛ لأنه مصادم للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة إن أخذ على ظاهره، ويلزم هذا القائل: أن يجعل الأوامر التي في الكتاب والسنة بالنظر ولاعتبار منسوخة، إذ علم الكلام إنما هو شرح لها، والإجماع على بطلان ذلك.[1]

تأسيسا على ما سبق فإن الإمام الأشعري الذي يمثل مذهب أهل السنة والجماعة الذين اشتغلوا بالدراية والرواية هو «أول من تصدى لتحرير عقائد أهل السنة وتخليصها ودفع الشكوك والشبه عنها، وإبطال دعوى الخصوم وجعل ذلك علما مفردا بالتدوين.[2]

لقد تطور علم الكلام وأصبح مع المدرسة الأشعرية من العلوم الشرعية بل من أجلها وأشرفها؛ لكونه يبحث في ذات الله عز جل وصفاته وأفعاله، وذوات رسله عليهم الصلاة والسلام وأحوال الآخرة ...

وعن شرف علم الكلام ومنزلته يقول الإمام أبو الحسن علي بن محمد بن سالم المعروف بسيف الدين الآمدي: «وأشرف العلوم إنما هو العلم الملقب بعلم الكلام، الباحث عن ذات واجب الوجود وصفاته، وأفعاله ومتعلقاته، إذ شرف كل علم إنما هو تابع لشرف موضوعه الباحث عن أحواله العارضة لذاته، ولا محال أن شرف موضوع هذا العلم يزيد على شرف كل موضوع، ويتقاصر عن حلول ذراه كل موجود مصنوع، إذ هو مبدئ الكائنات، ومنشيء الحادثات، وهو بذاته مستغن عن الحقائق والذوات، مبرأ في وجوده عن الاحتياج إلى العلل والمعلولات، كيف والعلم به أصل الشرائع والديانات، ومرجع النواميس والديانات، ومسند صلاح نظام المخلوقات.[3]

1- شرح السنوسية الكبرى المسمى: «عمدة أهل التوفيق والتسديد» لأبي عبد الله السنوسي الصفحة:50.

2- حاشية محمد الطالب بن الحاج على ميارة، 16/1.

3- غاية المرام في علم الكلام، للآمدي ص:13.

ويقول سعد الدين التفتزاني: «... وبالجملة فهو - علم الكلام - أشرف العلوم لكونه أساس الأحكام الشرعية ورئيس العلوم الدينية، وكون معلوماته: العقائد الإسلامية. وغايته: الفوز بالسعادة الدينية والدنيوية... وما نقل عن بعض السلف من الطعن فيه والمنع عنه فإنما هو للمتعصب في الدين، والقاصر عن تحصيل اليقين، والقاصد إفساد عقائد المسامين، والخائض فيما لا يفتقر إليه من غوامض المتفلسفين، وإلا فكيف يتصور المنع عما هو أصل الواجبات، وأساس المشروعات[1].

وإذا كان مقررا أن علم الكلام هو أشرف العلوم؛ لكونه يتعلق بذاته تعالى وذوات رسله عليهم الصلاة والسلام أولا؛ ولكونه أساس العلوم الشرعية ومرجعها الذي تبنى عليه ثانيا؛ فإن فائدته تظهر أيضا من خلال تحقيق المقاصد العقدية التي ترجع إلى المشتغل بعلم الكلام أو تعود إلى الغير أو إلى الكلام نفسه:

• بالنظر إلى الشخص في قوته النظرية، وهو الترقي من حضيض التقليد إلى ذروة الإيقان، إذ من شروط المعرفة العقدية الصحيحة: الجزم، والمطابقة للواقع، وكونها ناشئة عن دليل.

• بالنظر إلى تكميل الغير، وهو إرشاد المسترشدين بإيضاح المحجة لهم إلى عقائد الدين، وإلزام المعاندين بإقامة الحجة عليهم.

• بالنسبة إلى أصول الإسلام وهو حفظ قواعد الدين عن أن تزلزلها شبه المبطلين. خصوصا وأن أدلة التوحيد رأيناها كما يقول الإمام الجويني: عصاما للتسديد، ورباطا للتأييد.

• القيام بفرض مجمع عليه، وهو معرفة الله تعالى بصفاته الواجب ثبوتها له مع تنزيهه عما يستحيل اتصافه به، والتصديق برسله على وجه اليقين الذي تطمئن به النفس اعتمادا على الدليل لا استرسالا مع التقليد.

1- شرح العقائد النسفية لسعد الدين التفتزاني ص: 12.

• بالنظر إلى الشخص في قوته العملية، وهو صحة النية والاعتقاد، إذ به يرجى قبول العمل وغاية ذلك كله الفوز بسعادة الدارين فإن هذا الفوز مطلوب لذاته، فهو منتهى الأغراض، وغاية الغايات.[1]

محاسن التصنيف العقدي في المذهب المالكي

يرى بعض العلماء أن من خصائص المذهب المالكي في مجال التصنيف العقدي أن أئمته أدرجوا مباحث العقيدة في كتاب جامع يجعلونه عادة في آخر مؤلفاتهم، ويرى هؤلاء الأئمة أن هذا من محاسن التصنيف في المذهب المالكي؛ لأنه لا يوجد في تصانيف غيره من المذاهب؛ لكونه يتضمن بعض المباحث التي لا يتناسب وضعها في باب فقهي معين. ولعل هؤلاء العلماء كان متأثرين بالإمام مالك في التصنيف، فقد رأيناه يضمن آخر الموطأ كتابا جامعا يذكر فيه أمورا تتعلق بالعقيدة والأخلاق والأفعال والأقوال. وهذه الصناعة في التصنيف تنسجم مع اختيار الإمام مالك - رضي الله عنه - الذي كان يبحث عما تحته عمل، أي: العناية بالأحكام الفقهية.

ويذكر أبو بكر بن العربي أن هذا الأسلوب في التصنيف اختراعه الإمام مالك لفائدتين، إحداها: أنه خارج عن رسم التكليف المتعلق بالأحكام التي صنفها أبوابا ورتبها، والأخرى: أنه- رضي الله عنه - لما لاحظ أن الشريعة وأنواعها ورآها منقسمة إلى أمر ونهي، وإلى عادة وعبادة وإلى معاملات وجنايات نظمها أسلاكا، وربط كل نوع بجنسه، وشذت عنه من الشريعة معان مفردة لم يتفق نظمها في سلك واحد؛ لأنها متغايرة المعاني ولا أمكن أن يجعل لكل منها بابا لصغره، ولا أراد هو أن يطيل القول فيما إطالة القول فيها، فجمعها أشتاتا وسمى نظامها: كتب الجامع. فطرق للمؤلفين ما لم يكونوا قبل ذلك به عالمين في هذه الأبواب كلها.[2]

1- الموقف، للقاضي عضد الدين الإيجي، بشرح الجرجاني 40/1، تحقيق الدكتور عبد الرحمن عميرة، طبعة دار الجيل بيروت، الطبعة الأولى 1997.

2- كتاب القبس في شرح الموطأ لإمام أبي بكر بم العربي تحقيق محمد عبد الله ولد كريم، طبعة دار الغرب الإسلامي بيروت الطبعة الأولى 1992.

ومن العلماء الذين ساروا على هذا النهج: الإمام جلال الدين عبدالله بن نجم بن شاس (ت 616 هـ) في كتابه: «عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة» فقد أرجع المسائل التي تلحق عادة بكتاب الجامع على سبيل الحصر إلى ثلاثة أجناس: ما يتعلق بالعقيدة، وما يتعلق بالأقوال، وما يتعلق بالأفعال[1]

وقد سار على هذا النحو أيضا: الإمام شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت 684 هـ) في كتابه: «الذخيرة» حيث يقول: «هذا كتاب يختص بمذهب مالك لا يوجد في تصانيف غيره من المذاهب، وهو من محاسن التصنيف؛ لأنه تقع فيه مسائل لا يناسب وضعها في ربع من أرباع الفقه، أعني العبادات والمعاملات والأقضية والجنايات فجمعها المالكية في أواخر تصانيفهم وسموها بالجامع، أي: جامع لأشتات من المسائل التي لا تناسب غيره من الكتب، وهي ثلاثة أجناس: ما يتعلق بالعقيدة، وما يتعلق بالأقوال، وما يتعلق بالأفعال، وهو الأفعال والتروك بجميع الجوارح.[2]

ولكن هذا الأسلوب في التصنيف ليس مضطردا في المذهب المالكي فقد ألف بعض العلماء كتبا مستقلة في العقيدة، والقاضي أبو بكر الباقلاني في كتابه: «الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به»، وكتابه: « تمهيد الأوائل، وتلخيص الدلائل» وابن الحاجب في عقيدته أو تخصيص أبواب للعقيدة في أول مصنافتهم الفقهية، كما فعل ابن أبي زيد القيرواني في رسالته... وابن عاشر في منظومته.

علاقة المذهب المالكي بالمعتقد الأشعري

استطاع أئمة المذهب المالكي إقامة نظام كلامي قائم على الإثبات مع التنزيه، وبهذا المنهج القويم حافظ هؤلاء على جوهر التوحيد الإسلامي بعيدا

1- عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة لابن شاس 1083/1.

2- الذخيرة لشهاب الدين القرافي 231/13 .

عن مذاهب المشبهة والمبتدعة، وقد جاء المذهب الأشعري بوصفه استئنافا للنظر الكلامي القائم على الاستدلال العقلي ليعيد بناء المذهب المالكي في جانبه العقدي بناء جديدا.

هذا التكامل المنهجي بين المذهبين المالكي والأشعري لا يثير أي إشكال بالنسبة لمعتنقي هذين المذهبين، لكن الباحثين من قصر نظرهم وقلة بضاعتهم يذهبون على سبيل الشذوذ، إلى أن هناك انفصالا بين مذهب الإمام مالك في الفقه والعقيدة، ومذهب عامة أئمة العقيدة الأشعرية في العقيدة، فيقول على سبيل النصح: وإنني أوجه الدعوة إلى الإخوة المالكية الذين ينتسبون إلى مذهب الإمام مالك -رحمه الله - في الفقه، ويسلكون منهج الأشاعرة في العقيدة المخالفة لمنهج السلف والصحيح من عقيدة مالك، ويدعون أن ذلك هو اعتقاد الإمام مالك... أقول لهم: هذا منهج الإمام مالك، وهذه عقيدته الصحيحة الثابتة الحقة فما وجه التفريق بين موافقة مالك في الفقه ومخالفته في العقيدة ؟[1]

وهذا استنتاج باطل وربط ساذج، بين المذهب المالكي الفقهي والمذهب الأشعري؛ لأن مذهب مالك الفقهي أسبق من المذهب الأاشعري؛ ولأن مذهبه في العقيدة هو نفسه مذهب السلف الصالح، وهذه الحقيقة لا تخفى على السادة الأشاعرة الذين يفرقون بين مذهب السلف ومذهب الخلف بما يمتاز به الأول من إحكام وضبط، وأن الثاني جاء نتيجة لتطور العلوم وظهور قضايا كلامية جديدة ... على الرغم من العلاقة الجوهرية بين المذهبين من حيث تنزيه الباري سبحانه وتعالى والقول في النوة والصحابة والإمامة...

وإذا كان هذا الباحث يظن أن هناك فرقا بين المذهب الفقهي المالكي والمذهب العقدي الأشعري فإن هذا يلزم أيضا أصحاب الخطاب السلفي الذين

1- منهج مالك رحمه الله في إثبات العقيدة، الصفحة: 545 أعداد سعود بن عبد العزيز الدجعان، تحت إشراف حماد بن محمد الأنصاري وعلي بن عبد الرحمن الحذيفي وعبد الكريم بن مراد الأثري، دار الآثار الجزائر الطبعة الأولى 2006.

خالفوا مذهب مالك في العقيدة بل خالفوا الإمام أحمد رضي الله عنهما، فإنه لم يرد عن مالك أنه قال: إن الله تعالى يتكلم بحرف وصوت كما تقول المدرسة السلفية اليوم، وإنما قال كما قال الإمام أحمد -رضي الله عنهما-: القرآن كلام الله غير مخلوق، ولم يقل مالك: إن الله استوى استواء حقيقيا، كما تقول المدرسة السلفية اليوم، بل قال: الاستواء معلوم والكيف مجهول... ولم يقل: إن الله تعالى ينزل نزولا حقيقيا كما تقول المدرسة السلفية اليوم، بل وردت عنه تأويلات تنسجم مع نزعته التنزيهية.

فقد روى مالك عن ابن شهاب عن أبي عبد الله الأغر وعن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ، قال: «ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر، فيقول: من يدعوني فأستجيب له؟ من يسألني فأعطيه؟ من يستغفرني فأغفر له».[1]

فقد ذكر العلماء لهـذا الحديث عدة توجيهات، منها: أنه سبحانه وتعالى ينزل كما قال رسول الله ﷺ، وهم يصدقون بهذا الحديث، ولا يكيفون. وقال قوم من أهل الأثر:إنه ينزل أمره وتنزل رحمته. وهذا التأويل مروي عن مالك أيضا. قال الحافظ ابن عبد البر: وقد يحتمل أن يكون ما قال مالك - رحمه الله -: على معنى أنه تتنزل رحمته وقضاؤه بالعفو والاستجابة، وذلك من أمره، أي: أكثر ما يكون ذلك في ذلك الوقت والله أعلم.

وإذا كان البعض يقول: إنه ينزل بذاته، فإن هذا القول ليس بشيء، عند أهل الفهم من أهل السنة؛ لأن هذا كيفية، وهم يفزعون منها؛ لأنها لا تصلح إلا لما فيما يحاط به عيانا. وقد جل الله وتعالى عن ذلك.[2]

1- الموطأ كتاب الصلاة، ما جاء في الدعاء، صحيح البخاري، كتاب الدعوات، باب الدعاء نصف الليل، حديث رقم: 6321.

2- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، للإمام الحافظ أبي عبد الرحمن يوسف بن عبد البر النمري القرطبي، (ت 463 هـ) الجزء السابع الصفحة 128 تحقيق عبد الله بن الصديق، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المملكة المغربية، 1399_1979.

ومن الأمور المقررة عند الإمامين: مالك وأحمد، بل وسائر أئمة السلف أنهم قالوا: نؤمن بما ورد به الكتاب والسنة، ولا نتعرض للتأويل بعد أن نعلم قطعا أن الله عز وجل لا يشبه المخلوقات، وأن كل ما تمثل في الوهم فإنه خالقه ومقدره، وكانوا يحترزون من التشبيه إلى غاية أن قالوا: من حرك يده عند قوله تعالى ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص:75] أو أشار بأصبعه عند روايته: «**قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الرحمن** «**وجب قطع يده وقلع أصبعه**»[1].

وإذا كان بعض الباحثين يذهبون على سبيل التخيل العلمي إلى أن هناك انفصالا معرفيا بين المذهب المالكي والمذهب الأشعري فإن هذا الاستنتاج لا يثبت أمام ما يقوله أئمة المذهب المالكي أنفسهم، وإنصافا للمدرسة الأشعرية أنقل هنا جواب ابن رشد الجد عن سؤال وجهه إليه أمير المسلمين يوسف بن تاشفين:

وسؤال أمير المسلمين - رضي الله عنه - للقاضي أبي الوليد بن رشد- رضي الله عنه - ما يقول الفقيه القاضي الأجل الأوحد أبو الوليد وصل الله توفيقه وتسديده، ونهج إلى كل صالحة طريقه، في الشيخ أبي الحسن الأشعري، وأبي إسحاق الإسفرايني وأبي بكر الباقلاني وأبي بكر بن فورك وأبي المعالي وأبي الوليد الباجي ونظرائهم، ممن ينتحل علم الكلام، ويتكلم في أصول الديانات، ويصف الرد على أهل الأهواء، أهم أئمة رشاد وهداية، أم هم قادة حيرة وعماية؟ وما تقول في قوم يسبونهم، وينتقصونهم، ويسبون كل من ينتمي إلى علم الأشعرية ويكفرونهم، ويتبرؤن منهم، وينحرفون بالولاية عنهم، ويعتقدون أنهم على ضلالة، وخائضون في جهالة، فماذا يقال لهم، ويصنع بهم، ويعتقد فيهم؟ أيتركون على أهوئهم أم يكف عن غلوائهم؟ وهل ذلك جرحة في في أديانهم، ودخل في إيمانهم؟ وهل تجوز الصلاة وراءهم أم لا ؟ بين لنا مقادر الأئمة المذكورين

1- الملل والنحل للشهرستاني 116/1 تقديك وتعليق الدكتور صلاح الدين الهواري، مكبية الهلال بيروت، الطبعة الأولى 1998.

ومحلهم من الدين، وأفصح لنا عن حال المنتقص لهم والمنحرف عنهم، وحال المتولي لهم، والمحب فيهم مجملا مفصلا، ومأجورا إن شاء الله تعالى.

فأجاب ابن رشد - رحمه الله- تصفحت -عصمنا الله وإياك- سؤالك هذا، ووقفت عليه، وهؤلاء الذين سميت من العلماء أئمة خير وهدى، وممن يجب بهم الاقتداء؛ لأنهم قاموا بنصر الشريعة، وأبطلوا شبه أهل الزيغ والضلالة، وأوضحوا المشكلات، وبينوا ما يجب أن يدان به من المعتقدات. فهم بمعرفتهم بأصول الديانات العلماء على الحقيقة، لعلمهم بالله عز وجل، وما يجب له، وما يجوز عليه، وما ينفى عنه، إذ لا تعلم الفروع إلا بعد معرفة الأصول. فمن الواجب أن يعترف بفضائلهم، ويقر لهم بسوابقهم، فهم الذين عني رسول الله ﷺ بقوله: «**يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين**». فلا يعتقد أنهم على ضلالة وجهالة إلا غبي جاهل أو مبتدع زائغ عن الحق مائل، ولا يسبهم وينسب إليهم خلاف ما هم عليه إلا فاسق. وقد قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَاناً وَإِثْماً مُّبِيناً﴾. [الأحزاب: 58] فيجب أن يبصر منهم الجاهل منهم، ويؤدب الفاسق، ويستتاب المبتدع الزائغ عن الحق، إذا كان مستسهلا ببدعة فإن تاب وإلا ضرب أبدا حتى يتوب، كما فعل عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - بصبيغ المتهم في اعتقاده من ضربه إياه حتى قال: يا أمير المؤمنين إن كنت تريد دوائي فقد بلغت مني موضعَ الداء، وإن كنت تريد قتلي فأجهز علي، فخلى سبيله، والله أسأله العصمة والتوفيق برحمته، قاله محمد بن رشد.[1]

التعليق على فتاوى ابن رشد

- السائل هو أبو الحسن علي بن يوسف بن تاشفين اللمتوني أمير المسلمين بمراكش، ثاني ملوك دولة المرابطين، المتوفى سنة (537 هـ) وسؤاله

1- فتاوى ابن رشد ، 802/2 لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي المالكي تقديم وتحقيق وتعليق الدكتور المختار بن الطاهر التليلي، طبعة دار الغرب الإسلامي. بيروت لبنان الطبعة الأولى 1987.

للفقيه أبي الوليد بن رشد الجد يدل دلالة واضحة على أنه لم يكن مقتعنا بما كان يروج له بعض خصوم العقيدة الأشعرية من تهم واهية، وافتراءات بينة حول هذه العقيدة السنية، بل كأنه بسؤاله لأبي الوليد بن رشد وحرصه الشديد على استصدار فتوى من العلماء المعتبرين الثقات من أمثال أبي الوليد أراد من خلالها أن يضع حدا فاصلا لهذه التهم الباطلة التي يتعالى عنها أعلام المدرسة الأشعرية، كما أنه بسؤاله أيضا لأبي الوليد مهد لظهور العقيدة الأشعرية التي ستصبح فيما العقيدة الرسمية للمغاربة.

• إن التشغيب على العقيدة الأشعرية ظهر منذ ظهور هذه العقيدة السنية الجماعية من قبل أناس قصر نظرهم، وضعفت بضاعتهم، ثم إن الطعن كان موجها بالأساس إلى كبار أئمة المذهب الأشعري، ربما لاعتقاد أصحاب هذا الأسلوب غير النبيل أن النيل من هؤلاء الأئمة الأعلام كاف لهدم المذهب الأشعري من أساسه، ولكن سقط في أيديهم، حيث أصبح المذهب الأشعري مذهبا رسميا مجمعا عليه من قبل الشافعية والمالكية والحنفية وفضلاء الحنابلة كما قال العز بن عبد السلام.

• لقد تولى كثير من العلماء الفضلاء بيان افتراءات المفترين على المدرسة الأشعرية وعلمائها، مثل ما فعله الإمام الحافظ ابن عساكر الدمشقي في كتابه: "تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري" وقد قال في مقدمة هذا الكتاب: «... واعلم يا أخي، وفقنا الله وإياك لمرضاته، وجعلنا ممن يخشاه ويتقيه حق تقاته، أن لحوم العلماء -رحمة الله عليهم- مسمومة، وعادة الله في هتك أستار منتقصيهم معلومة؛ لأن الوقيعة فيهم بما هم منه براء أمره عظيم، والتناول لأعراضهم بالزور والافتراء مرتع وخيم ...»[1].

1- تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري ص 29 طبعة دار الكتب العلمية.

• أن جواب ابن رشد يرتكز على العناصر الآتية:

أن أئمة العقيدة الأشعرية قاموا عبر التاريخ بحفظ الشريعة والرد على المخالفين لعقيدة أهل السنة والجماعة، في إطار رسالة العلماء التي حددها الحديث النبوي الشريف الذي يقول فيه الرسول ﷺ: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين»، والذي حمله ابن رشد على أئمة العقيدة الأشعرية.

• أن مهمة الأشاعرة واشتغالهم العقدي ارتكز بالأساس على بيان أمور العقيدة بخاصة مع الرد على الشبه التي كانت تثار حول العقائد الإسلامية بعامة.

• حدد ابن رشد ثلاث مستويات للرد على من يطعن في أعلام المدرسة الأشعرية: تبدأ بتبصير الجاهل منهم بحقيقة هؤلاء الأعلام، ثم تأتي مرحلة الجزر بالنسبة للمبتدع والفاسق.

• عمد بعض الباحثين المعاصرين إلى العبث بهذه الفتوى، وقراءتها قراءة غير منصفة، فقد كتب هذا الباحث فصلا بعنوان: "موقف علماء المغرب من علم الكلام والأشعرية"، أورد فيه نص سؤال أمير المسلمين الذي أثبتناه فوق، ولم يعرج قط على جواب ابن رشد. بل اكتفى بالقول: "وبغض النظر في جواب أبي الوليد ابن رشد، عن السؤال فإن مضمونه يشير إلى وجود اتجاه في المغرب كان أصحابه ينقمون على علماء الأشعرية خصوصا".[1]

وتعليق الباحث على فتوى علمية بهذا الشكل في سياق الحديث عن مواقف علماء المغرب على زعمه، خُلُقٌ غير علمي وغير نبيل، الهدف منه النيل من السادة الأشاعرة، تمشيا مع الخط الذي رسمه لنفسه منذ البداية، وهو

1- جهود علماء المغرب في الدفاع عن عقيدة أهل السنة، د. إبراهيم التهامي، الصفحة: 276، مؤسسة الرسالة ناشرون بيروت الطبعة الأولى 2005.

يصدر عن منهج آخر ليس هو منهج أهل السنة والجماعة الذي نهض بالدعوة له أئمة العقيدة الأشعرية، فالزعم أن هناك اتجاها في المغرب كان يعارض الأشعرية ليس صحيحا، إذ كيف يعارض عاقل عقيدة سنية جماعية أجمع عليها العلماء الثقات، بل هي أي العقيدة الأشعرية الصياغة النهائية لعقائد أهل السنة والجماعة. وقد رأينا ابن رشد وهو واحد من كبار علماء المغرب الثقات الأثبات كيف يقدم لنا أئمة العقيدة الأشعرية ويعتبرهم المتكلمين حقيقة... فإذا كان مقصود هذا الباحث بالناقمين عوام المشبهة فهؤلاء لا يلتفت إليهم، وعداؤهم للأشعرية، بل لكل منزه قديم.

والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل